

ثاني أدنى معدل بين منتجي النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

57,8 دولاراً سعر التعادل بميزانية الكويت في 2023

محمود عيسى

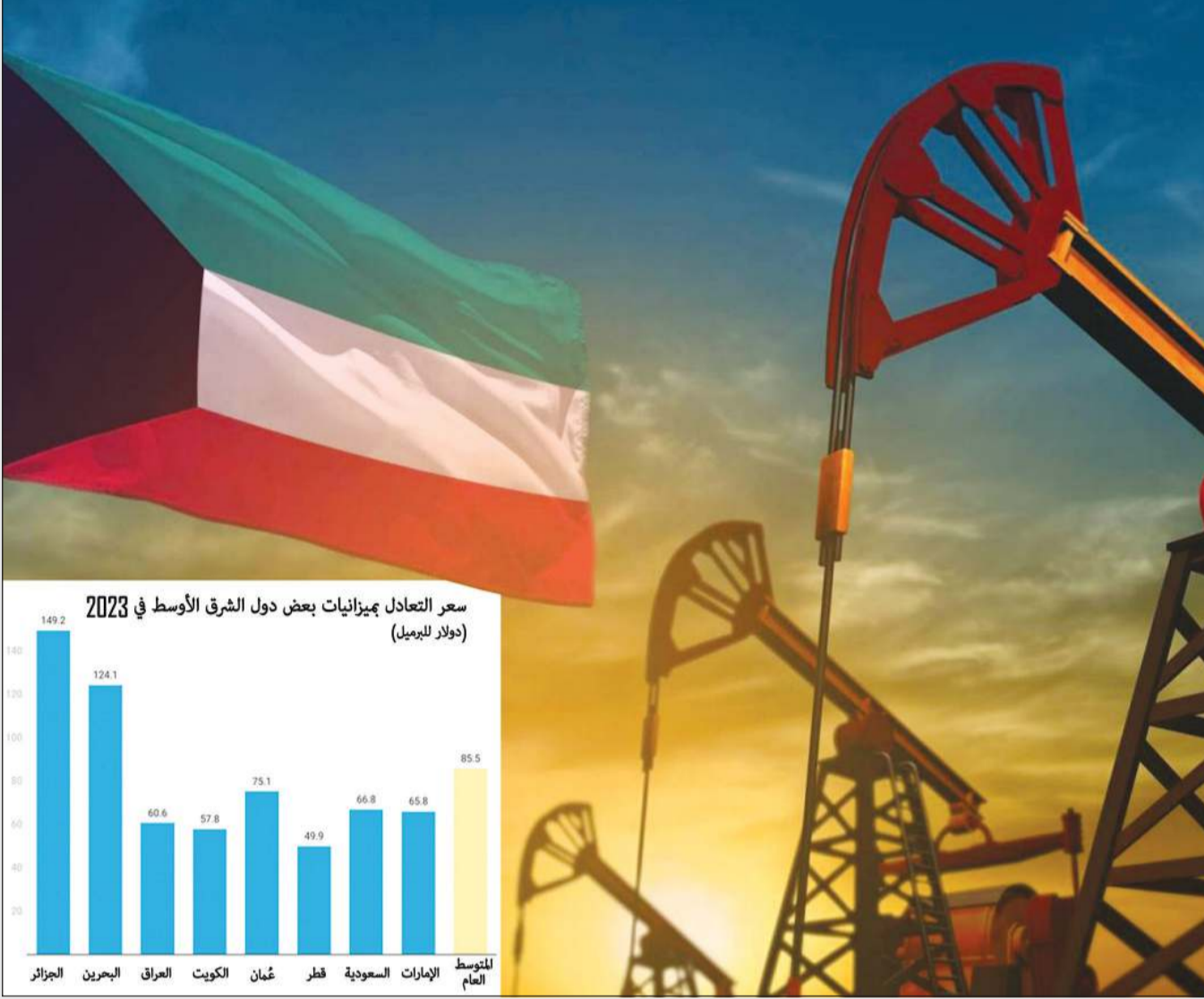
في سياق توقعاتها لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا)، قالت مجلة «ميد» أن الكويت تأتي في المركز الثاني بين منتجي النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث انخفاض سعر التعادل لبرميل النفط في عام 2023، حيث سيبلغ 57,8 دولاراً، فيما تحل قطر في المركز الأول بسعر يبلغ 49,9 دولاراً للبرميل، بينما قالت أن السعر المقدر للنفط في العام المذكور سيبلغ 85,5 دولاراً.

وذكرت أن الكويت سجلت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,3٪ في عام 2021، ليرتفع إلى 7,8٪ في عام 2022، مقابل تقديرات أن يصل إلى 2,6٪ في عام 2023. فيما سينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بنسبة 2٪ في عام 2023 مقابل 3,4٪ للقطاعات غير النفطية.

وعن الميزان المالي قالت المجلة أنه بلغ 14,1٪ في عام 2022 وسبقه ثباتاً عند المستوى ذاته في عام 2023، وأشارت إلى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2022 بلغت 7,1٪.

وتوقعت مجلة «ميد» أن تشهد دول منطقة «مينا» تراجعاً اقتصادياً في 2023، فيما وصفت العام الماضي بمنزلة زوبعة عصفت بالمنطقة، بينما أدى الصراع في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط، وسارعت الاقتصادات للخروج من تداعيات جائحة كورونا بأقل الخسائر، ولكن المجلة قالت إن 2022 بدأ مختلفاً إلى حد ما بالنسبة للاقتصادات النفطية التي تمكنت من تحقيق نمو هائل في الناتج المحلي الإجمالي وبناء فوائض مالية قياسية.

وذكرت أنها استطلعت آراء وتوقعات محللين اجمعوا على أن عام 2023 سيشهد نمواً قوياً في جميع أنحاء المنطقة، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في عام 2022، ويعكس ذلك بشكل أساسي توقعات انخفاض أسعار النفط، فضلاً عن العودة إلى استقرار النشاط الاقتصادي، وأن أسعار النفط التي بلغت في المتوسط 98,2 دولاراً للبرميل لن تتكرر في 2023، وقالت أن هذا الارتفاع لعب دوراً رئيسياً في دفع النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يقرب من 7٪ في العام الحالي من خلال الإنفاق



عائدات النفط في مواجهة آثار ارتفاع أسعار الفائدة، كما يشير معهد التمويل الدولي، من شأن ارتفاع أسعار النفط أن يحسن وضع السيولة المحلية ويفضي إلى سياسات مالية توسعية نسبياً ويزيد من الائتمان المتاح للقطاع الخاص، وفي حين أن أسعار الفائدة المرتفعة تزيد من تكاليف الاقتراض الخارجي، إلا أن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام السخي سيعوض الآثار السلبية لذلك.

ويقول الخبير الاقتصادي الإقليمي جارمو كوتيلانين إن من الصعب جداً تخيل أن تحافظ دول الخليج على أي شيء مثل هذا النوع من النمو الذي حققته عام 2022، في المستقبل ويقول «نفترض اليوم أن يحقق قطاع النفط نمو متزايداً على أساس سنوي، لكن لا شيء يشبه ما رأيناه العام الماضي».

من جهة أخرى، وفي حين أنه من المقرر أن يكون النمو الإجمالي في عام 2023 معتدلاً بنسبة 2,8٪ بالنسبة لمصدري النفط في منطقة «مينا» متأثراً بانخفاض طفيف في إنتاج النفط، فإن النمو القطاعات غير النفطية سيظل قوياً نسبياً عند 4,2٪ حسب توقعات معهد التمويل الدولي، لكن الظروف المالية الأكثر تشدداً قد تظل عاملاً منبسطاً لاقتصادات المنطقة.

وترى المجلة أن عائدات النفط غير المتوقعة لم تفلح في تخفيف السياسات المالية لأن الإنفاق الحكومي في دول الخليج مرتبط بالدورات الاقتصادية، ولكن يبدو هذه المرة أنها ستستخدم الفائض المالي باعتدال. وبالنسبة لمصدري النفط في المنطقة، فإن سعر التعادل للنفط سيبقى أدنى بكثير من متوسط سعر النفط الفعلي، في غضون ذلك، تشغل الحكومات ببيع جماع الإنفاق غير الفعال. وقد وضعت معظم الدول خططاً لضبط أوضاع المالية العامة أو لاستخدام السيولة النقدية الإضافية لتكوين احتياطات أو استثمارات طويلة الأجل، واعتبرت المجلة أن الاقتصادات المتنوعة ونماذج التمويل على مدى العقد الماضي ساهمت في منح الاقتصادات الإقليمية الأكبر تحوطاً أفضل ضد الظروف الاقتصادية المتدهورة.

ويقول كوتيلانين «سواء كان ذلك عن طريق التصميم أو بالصدفة، فقد بنت اقتصادات الخليج قدراً كبيراً من المرونة التي تمنحها القدرة على التكيف في مواجهة الظروف الصعبة».

2021 وهو 159 مليار دولار.

وأشارت ميد إلى أن معدلات النمو الاقتصادي متفاوتة حتماً في جميع أنحاء المنطقة، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر، مدعوماً بارتفاع صادرات الغاز وتعافي قطاع السياحة، نمواً بنسبة 6,6٪ في السنة المالية 2021-2022 المنتهية في يونيو.

بالنسبة للدول المنتجة للنفط، سيساعد توليد السيولة القوي الذي صاحب ارتفاع

والتنمية الإيجابية منه.

وأكدت المجلة أن أقوى أداء اقتصادي يتركز حتماً بين البلدان المصدرة للنفط بترتيب «مينا»، وبحسب معهد التمويل الدولي، سيبلغ فائض الحساب الجاري المجمع لمصدري النفط التسعة في هذه المنطقة 448 مليار دولار في عام 2022، لينخفض إلى 310 مليارات دولار في عام 2023. ورغم ذلك، فإن هذا الرقم يمثل ضعف الرقم المسجل في عام

الراسمالي على المشاريع.

تفاؤل كبير

ويقدر البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة «مينا» بنسبة 5,5٪ في عام 2022، وهو ما يمثل أسرع معدل نمو منذ عام 2016، وسيستباط هذا إلى 3,5٪ في عام 2023، وهو مستوى لا يمكن للعديد من اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي

«المتحد» يوزع كسوة الشتاء على العمال



المتطوعون من البنك الأهلي المتحد ولويك في المباركية لتوزيع كسوة الشتاء

نخفف عنهم وطأة موجة البرد التي تشهدها البلاد في فصل الشتاء، فضلاً عن دور هذه المبادرة في تنمية روح المسؤولية المجتمعية لدى موظفي البنك ومنحهم فرصة المشاركة في الأنشطة الموجبة لخدمة المجتمع. وأوضحت: إن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من حرص البنك الدائم على الاهتمام بالفئات غير المقتدرة ومد يد العون والمساعد لهم، وإشعارهم بتقدير ظروفهم، ما يبعث على مد جسور التواصل والترحم والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

في إطار جهوده المجتمعية والتطوعية، أطلق البنك الأهلي المتحد مبادرة إنسانية جديدة، بالتعاون مع مؤسسة لويك وزرع خلالها كسوة الشتاء من ملابس ومستلزمات تناسب برودة الجو على عمال التنظيف والبناء وأصحاب المهن البسيطة، في منطقة المباركية بالكويت لمساعدتهم على مواجهة اشتداد موجة البرد، وتوفير شتاء دافئ لهم.

وتعليقاً على هذه المبادرة الإنسانية، أفادت رئيس إدارة الاتصال المؤسسي في البنك الأهلي المتحد فاطن التميمي: إن البنك صاحب دور ريادي في تقديم الدعم والمساندة والرعاية للفئات الأكثر احتياجاً سواء مباشرة أو بالشراكة مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني. وأضافت: تعكس هذه المبادرة عن مدى التزام البنك تجاه الفئات المحتاجة ومحدودي الدخل، والذين يقومون بأعمال ضرورية في خدمة المجتمع، ومن القيم الإنسانية والإسلامية أن

المركز نظم دورة تدريبية حول صياغة شروط التحكيم في العقود باللغة الإنجليزية

عبدالله الشايح: «التحكيم التجاري» يسعى إلى تحسين البيئة القانونية والتحكيمية بالكويت



جانب من فعاليات الدورة التدريبية لمركز التحكيم التجاري التابع لـ «الغرفة»

عقد مركز الكويت للتحكيم التجاري على مدار يومي 26 و 27 ديسمبر الجاري، دورة تدريبية بعنوان «صياغة شروط التحكيم في العقود باللغة الإنجليزية»، وذلك بالتعاون مع إدارة الفتوى والتشريع في ختام فعاليات الموسم الثقافي المشترك لعام 2022.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة المركز عبدالله الشايح إن هذه الدورة تعكس رغبة كل من المركز وإدارة الفتوى والتشريع في المساهمة لتحسين البيئة القانونية والتحكيمية في الكويت، وصقل خبرات القانونيين في مجال الوسائل البديلة لحل المنازعات وتنويع مصادر معرفتهم وتنمية المهارات الأساسية والتطرق لأبرز المشكلات في مجال صياغة شروط اتفاق التحكيم، وتطوير

في المجتمع خاصة في ظل تحديات التحكيم ومستجداته على الصعيدين المحلي والدولي.

وحاضر بالدورة عضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية وعضو مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت د.يوسف الصليبي، والذي تطرق إلى العديد من المصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية التي ترد باتفاق التحكيم، ومنها شرط التحكيم وصياغته ومشارطة التحكيم والقانون الواجب التطبيق ومقر التحكيم ونطاقه، وطرح أمثلة لبعض القضايا وغيرها من المصطلحات والشروط المتعلقة بصياغة شروط التحكيم، والصعوبات والمشاكل التي تنشأ من خلال عدم صياغة شرط التحكيم بشكل صحيح.

في طياتها العديد من التطبيقات الواقعية، ومعرفة أهم النقاط التي يجب الانتباه إليها في صياغة شروط التحكيم في العقود المختلفة المحررة باللغة الإنجليزية، وهو ما سينعكس بالضرورة إيجابياً على النشاط الاقتصادي والاستثماري

القدرات اللغوية والقانونية في مجال التحكيم، بالإضافة إلى مواكبة التطور الحاصل في الفكر القانوني التحكيمي من خلال التعاون المستمر لإقامة فعاليات وبرامج تدريبية مشتركة. وأضاف الشايح أن الدورة تضمنت جوانب نظرية وعملية تشمل

مؤسسات التصنيف عن الاقتصاد الكويتي في 2022..

إشادة بقطاع مصرفي قوي وقدرة على احتواء التضخم



تتجه انظار المساهمين على مستوى العالم إلى التصنيفات الائتمانية لأي دولة قبل الاستثمار بها سواء من خلال سندات الدولة أو الاستثمار المباشر داخل البلد، لذا فهي تكتسب أهمية بالغة للحكومات والمستثمرين على حد سواء، للترويج لاقتصاد الأولى، وتشكيل مصداقية للمستثمرين.

ووفقاً لـ«مباشر»، فقد أشادت الوكالات بترامك السيولة في الكويت وصندوق الاحتياطي العام وأصولها السيادية، إلا أنها اتفقت جميعاً على ضرورة تنويع الاقتصاد الكويتي بعيداً عن القطاع النفطي، والسعي لتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، منها إقرار قانون الدين العام المتوقف منذ سبتمبر 2017.

«ستاندرد أند بورز»

في يناير 2022 أكدت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية التقييم السيادي للكويت عند «A+»، مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط إلا أن الوكالة توقعت وصول متوسط عجز موازنة الكويت إلى 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى 2025 وهو من الأعلى بين الدول المصنفة من الوكالة. وأبقت الوكالة على تصنيفاتها في

الحكومي، متوقعة بقاء الموازنة العامة قوية بشكل استثنائي في المستقبل المنظور.

وترى أن حجم أصول الصندوق السيادي الكويتي كحصص من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر واحداً من أكبر 3 صنائيق سيادية في العالم مع توقعات تسجيله نمواً أعلى خلال العامين القادمين، وتراكم الفوائض المالية السائلة في صندوق الاحتياطي العام.

«فيتش»

الأمر كان مخالفاً بالنسبة لوكالة فيتش إذ خفضت في يناير 2022 تصنيفها السيادي للكويت من المرتبة «AA» إلى «AA-» مع تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، لافتة إلى أن خفض التصنيف يعكس القيود السياسية المستمرة على اتخاذ القرار والتي تعوق معالجة التحديات الهيكلية المتعلقة بالاعتماد على النفط. وأشارت إلى أن هناك نقصاً في

«موديز»

أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين في مايو الماضي التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند مرتبة «A1» مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة، بما يعكس قوة الكويت الاقتصادية، إذ تمتلك ثروة مالية كبيرة مع مستوى منخفض جداً من الدين

العام. وقالت في سبتمبر 2022 إن ارتفاع أسعار النفط والإنعاش الاقتصادي أدى إلى دعم نمو الإقراض بشكل أسرع في البنوك بالكويت وانخفاض تكلفة المخاطر، وخلق بيئة تشغيلية «داعمة».

في يوليو الماضي ثبتت الوكالة تصنيفها السيادي للكويت ولكنها عدلت النظرة المستقبلية إلى مستقرة بدلاً من سلبية، بما يعكس سعر النفط المتزايد وارتفاع الإنتاج المحلي على مدى العامين القادمين، مع توقعات الوكالة استفاداً لكيات تمويل مالي إضافية إلى جانب السحب من صندوق الاحتياطي

بوبيان كابيتال
Boubyan Capital

فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة والعضو المستقل

يسر مجلس إدارة شركة بوبيان كابيتال للاستثمار (ش.م.ك.م) أن يعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارته وكذلك العضو المستقل في دورته القادمة ومدتها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

فعلى السادة الراغبين في الترشح أن يتقدموا بطلب الترشح بناء على النموذج المعد والمتوفر في مقر الشركة، وأن يكون طالب الترشح مستوفياً للشروط والضوابط الواجب توافرها بموجب القانون والنظام الأساسي للشركة والمطلوبات الواردة في قواعد الكفاءة والنزاهة كما في الكتاب الخامس وقواعد حوكمة الشركات كما في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

وتقدم طلبات الترشح مرفقا بها جميع المستندات المطلوبة والمؤيدة لاستيفاء تلك الشروط إلى مقر الشركة الرئيسي الكائن في مدينة الكويت، القبلة، قطعة 3، شارع علي السالم، بنك بوبيان مبنى الفرع الرئيسي، الدور الثاني خلال أسبوعين من تاريخ هذا الإعلان، وذلك في مواعيد العمل الرسمية من الساعة 7:30 صباحاً وحتى 3:00 عصراً حتى يتسنى للشركة تقديم طلب الترشح إلى هيئة أسواق المال لدراستها والبت فيها.

مع أطيب التمنيات
مجلس الإدارة

نعمل بإتقان
boubyancapital.com
1 803 800